وكان سبتهم الموعد.. وبالاً عليهم

■ الحرب النفسية التي يعتمدها العدو الصهيوني ضد العرب منذ الحروب السابقة وحتى هذه الحرب كانت لبنة قوية ومؤثرة لولا اننا اعتدنا على عدم مصداقيته، الأمر الذي يجعل كل جهوده في هذا المجال تضيع هباء، ففي الماضي كان الاعتقاد بأن الجيش الذي لايقهر قد اقام خطاً دفاعياً لايمكن اختراقه ابداً لكن الجيش المصري اثبت في تشرين ٧٣م ان اسطورة خط بارليف كانت أضخم من الخط نفسه بكثير، واليوم فشلت الحرب النفسية التي يقودها العدو ضد حزب الله ومؤيديه فشلاً ذريعاً واصبحت سياساته الاعلامية ايضاً والتي تعتمد تعتيم بعض الحقائق وتحوير البعض الآخر بما يخالف الواقع.. اصبحت هذه السياسات مكشوفة للجميع.. وهذا بحد ذاته هزيمة من نوع آخر.

اكاذيب العدو الصهيوني تجد صداها لدى جهتين فقط..

الجهة الاولى هي الصهاينة داخل الكيان الاسرائيلي والذين من كرههم للعرب والمسلمين لايريدون الالتفات لأية معلومة صحيحة تؤكد هزيمتهم في أي شيء وهم بالتالي مستعدون نفسياً لقبول أي أكاذيب تفرحهم بالعكس..

أما الجهة الثانية فهي مؤيدو اسرائيل في الخارج وكثير من هؤلاء خدعتهم الدعاية الصهيونية واضلتهم كثيراً عن معرفة حقيقة كثير من الأمور المتعلقة بهذه القضية خاصة في ظل ربط الاعلام العالمي للارهاب بالاسلام.

من أهم اجزاء الحرب النفسية ما تذيعه اسرائيل من أخبار عن بدء توسيع العمليات البرية وهو خبر ظلت تكرره اكثر من مرة وأعلنت عن تنفيذه في الايام السابقة، لكن اعتباراً من يوم السبت الماضي، بدأ تنفيذ قرار الحكومة الاسرائيلية بالقيام بعمليات برية موسعة جداً حيث تم مضاعفة عدد الجنود الاسرائيليين الى ثلاثة اضعاف واعتبرت الانزالات التي قام بها الطيران للجنود في هذا اليوم من أضخم الانزالات التي قامت بها اسرائيل منذ عام ١٩٧٣م.

هل فاجأتنا هذه الاخبار وهل اخافت ابطال الثغور في الجنوب الحر.. المحصلة ليوم السبت كانت ٢٤ قتيلاً من الجنود الاسرائيليين وجرح أكثر من مائة وتدمير اكثر من ٣٥ دبابة واسقاط مروحية، اذاً الجيش الذي لايقهر لم يستطع بعد أكثر من شهر على هذه الحرب ان يحقق انجازاً يذكر غير قتل المدنيين وتدمير لبنان ويبدو ان هذا هو المخاض الذي عنته العانس رايس والتي يبدو ان كل معلوماتها عن المخاض هي الموت وليس ميلاد الحياة.

اليوم هو موعد ايقاف العمليات الحربية نشك ان اسرائيل ستلتزم به حرفياً فهي لم تصل الى الليطاني بعد وهو أقصى أماني جندها في هذه الحرب.. وان حدث ووصلوا فنحن امام بسالة رجال حزب الله وقوة ايمانهم - على يقين انهم سيكونون عندها أمام خيارين لا ثالث لهما : إما العودة مجدداً لكيانهم هرباً من رجال حزب الله وإما البقاء هناك للابد.. جثثاً محترقة لايقوى على تحمل قذارتها حتى التراب.

يوم الخاطر
سارة عبدالله حسن

فرسان الحب

شيماء محمد

■ وتبدأ دورة التنافس.. مع ربيع جديد من موسم الحب والعطاء.. الأرض تدور.. والسنوات.. والأجيال.. وكل ما على الكون يتغير ويتبدل.. ووحده الحب يظل خالداً.. طالما ظل الوفاء..

دورة جديدة في ملعب كبير.. وفي تنافس شديد لامتحان صعب.. للفوز بحب الجماهير.. هذا هو التنافس الحقيقي..

أنْ تخوض وتنافس لمعرفة حب الناس لك مع منافسين آخرين فهذا أمر صعب جداً.. فأي شخص أو تنظيم يخوض مثل هذا الاختبار.. يشعر منذ البداية ان قدميه ترتجفان.. قلبه ينتفض داخل صدره.. عيناه لاتكتحلان بالنوم.. حتى الأكل لم يعد يتذوقه.. فعلاً انه القلق.. امام امتحان قياس محبيك في المحيط الذي تعيش فيه.. قريباً.. سيبدأ الناخبون في عموم اليمن التصويت الحر والنزيه لصالح مرشحي المؤتمر الشعبي العام.. سيقول الشعب اليمني من اقصاه إلى أقصاه.. "نعم للرئيس علي عبدالله صالح".. نعم للمؤتمر الشعبي العام.. نعم لليمن ولكل فرسان المؤتمر الذين ينبض حبهم للشعب وللأرض..

قريباً.. الشعب يتوجه إلى صناديق الاقتراع.. ووسط ضجيج التنافس.. وبيع الوعود.. وعرض المسابح.. يبقى علي عبدالله صالح ومرشحو المؤتمر العشبي هم الأجدر.. هم الأوفى للأرض.. للإنسان.. هم رجال العهد.. وصناع الأمن والاستقرار وبناة التنمية.. مرشحو المؤتمر اثبتوا أنهم أهل لثقة الشعب.. فكل شيء جميل في الوطن كانت أنامل المؤتمر وراء اشادته.. كل بسمة.. وكل هذا الأمن والأمان تحقق لليمن بفضل المؤتمر..

وكل من يحمل أحلام الوطن.. ويعيش هموم الشعب ويرسم مستقبله الجميل هم فرسان المؤتمر.. وما عداهم فقد جربهم شعبنا.. وعرف ما اقترفته أياديهم بحق الشعب والوطن من فظائع الأعمال وصنوف الاهوال والتي من بشاعتها تشيب لها الولدان..

والشعب بدرك ويعي أن مرشحي المؤتمر هم الأجدر.. والتصويت لهم هو ضمان لأمن واستقرار الوطن وحماية مكاسبه وولوج عهد جديد من تطوره..فبارك الله لشعب اليمن وفلذات أكباده فرسان المؤتمر.

سفسطة

خارج نطاق الخدمة

عبدالرحيظ النهاري

● ارتفاع شعور بعض الأنظمة العربية مركب الحكمة ونظرتها الدونية إلى نبض الشارع واعتبار حكمتها فوق حاجة وأولويات الشعوب العربية وبعيدا عن نبضها جعلها تبدو كاريكاتورية بشكل مضحك ،تماما مثلما يبدو الأطرش بين المتحدثين.

فصاروا يتحدثون عن السلام في زمن الحرب ،وعن الأمن في ظل الخوف، وعن التعايش في زمن الصراع ،وعن الحرية في زمن الاحتلال، وعن الأرباح في زمن الخسارة ،وصاروا يبكون في العرس ويضحكون في الجنازة ،الأمر الذي جعلهم يبدون خارج الزمان والمكان.

● إلا أنهم لايزالون يصرون على حكمتهم ويراهنون عليها مقابل ما يتصوروا أنه جهل الشعوب بسبر الأحداث وبالتعقيدات الإقليمية والدولية.ويشككون بالمزاج والحاسة الشعبية التي هي في الأصل ترمومتر القرار السياسي ومرجعه من منظور الحكمة والديمقراطية في كل زمان ومكان ، وخاصة حين يتعلق الموضوع بقضاياها المباشرة .

● الموقف الرسمي العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان لم يتأخر فقط وإنما قرأ منذ البداية الحدث بالمقلوب وبالتالي جاءت النتيجة خاطئة ولا يغفر لها الهبة الشكلية المتأخرة إلى بيروت ونيويورك.

إذا قسنا الموضوع بميزان الفعل فإن العرب في كل ما يدور هم خارج الفعل أي خارج الزمان والمكان ،والمخجل أنه ليس من قلة أو ضعف وإنما من عجز وجبن يريدون إقناعنا بكونه حكمة.بالطبع اتحدث عن فعل الأنظمة لا فعل المقاومة لأن المقاومة هي الفاعل الوحيد من طرفنا.

● تغضب الأنظمة العربية (ولا أقول العرب) حين يكون وزير الخارجية الإيراني أول من يصل بيروت ،ولا تستحي أنها آخر من يصل إلى بيروت ،وتغضب لأن أوراق المقاومة العربية أصبحت بيد إيران ،ولا تستحي أنها ترغب في الإجهاز على ما بقى من المقاومة لحيازة الرضى الأمريكي والإسرائيلي أو درء شرهما.

● وخلال غياب النظام الرسمي العربي طيلة شهر من الحرب كان المجتمع الدولي مشغولاً بمناقشة الحرب اللبنانية – الفلسطينية – الإسرائيلية ،والتعاطي معها حسب رؤاه ومصالحه ، وبعد انتهائه من صياغة موقفه في قرار خارج مصلحة الطرف العربي يهب العرب في الوقت الضائع ،فما الذي منعهم عن الهبة الأولى غير خطأ القراءة وغياب الاستراتيجية القومية وسوء الحساب والخاتمة.

وحتى هذه اللحظة وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ والنظام العربي الرسمي يقرأ الحدث بالمقلوب وغير قادر على تقدير النتائج بنظرة استراتيجية.

باختصار يبدو النظام العربي خارج نطاق الخدمة .

تحديات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية

■ من الملاحظ أن رقعة الأنظمة الديمقراطية باتت في تزايد مستمر، لتشمل معظم دول العالم وفي مختلف القارات، بما في ذلك أوروبا الشرقية وجنوب أفريقيا وأمريكا الجنوبية واللاتي كُن يشكلن حتى الأمس القريب أكبر معقل لجيل من الأنظمة العسكرية السلطوية ذات الحزب الواحد، والتي يحكم زعماؤها مدى الحياة، ويراهنون بازدياد على الحلول العسكرية والقمعية لمشاكل هي ذات طبيعة سياسية واقتصادية بالمقام الأول، بالضبط مثلها مثل كثير من الأنظمة العربية.

د. قائد محمد عقلان ★

بيد أنه على الرغم من مثل هذه المقاربة بين المنطقة العربية وتلك المناطق الجغرافية، إلاّ أن البلدان العربية- على عكس تلك المناطق- تبدو وحتى اللحظة بأنها ليست على وئام مع الديمقراطية، لعدة أسباب منها ماهو ذاتي، ومنها ماهو خارجي، إلاّ أننا هنا لن نذهب مع كل تلك الأسباب مجتمعة، وإنما سنقتصر الحديث على نمط الأفكار والإدراك المتبادل بين القوى السياسية الرئيسية التي هيمنت على المشهد السياسي في المنطقة العربية، بوصف ذلك من وجهة نظري يعد العامل الأبرز والحاسم في رسم المحددات الأساسية للفضاء العام لمجرى الحياة السياسية في البلدان العربية سلباً أو إيجاباً.

وفي هذا السياق نجد ان القوى السياسية الرئيسة التي شهدتها المنطقة العربية على اختلاف مشاربها الفكرية وتوجهاتها السياسية سواءً في سياقها الإسلامي أو القومي أو الاشتراكي قد تقاسمت ورعت نوعاً من الأيديولوجيا الشمولية التي تقوم على نوع من الادعاء أو الإيمان المطلق باحتكار الحقيقة وصواب الرؤية وسلامة المنهج، مع تبني المواقف المسبقة لاقصاء واستبعاد الآخر والنيل منه لا استيعابه، بالطبع مع الاختلاف في الطروحات الفكرية والفلسفية التي تستند إليها هذه القوى في تبرير مواقفها وتُهجها السياسية، والتي هي في الأساس متناقضة مع بعضها البعض.

وفي إطار ذلك كان الحديث عن الديمقراطية والحكم الصالح وعدلة النظام وشرعيته أو ظلمه واستبداده في خطابات وطروحات ومواقف هذه القوى لايستند عادةً إلى معايير موضوعية وثابتة من شانه التاسيس للحياة الديمقراطية والانتصار لهموم وتطلعات الجماهير في العيش بحرية ورفاهية في كل الأحوال، وإنما كان ومازال يتحدد سلباً وإيجاباً تبعاً لموقع هذه القوى أو تلك من السلطة أو النظام قرباً أو بعداً، فإذا كانت من المقربين كان النظام من وجهة نظر هذه القوة مثالاً للعدالة والحرية، الحكم الصالح الذي يجب ان ترفع الأكف تضرعاً لبقائه، وإذا كانت هذه القوة من المبعدين بصرف النظر عن أسباب هذا الابعاد عُدَّ هذا النظام نموذجاً للأنظمة القمعية سيئة الصيت والسمعة التي يتوجب اسقاطها والتخلص منها.

ولذا لاغرابة مطلقاً ان نجد ان كثيراً من الأنظمة العربية، بل وحتى بعض القوى العربية قد استغلت مثل هذه التناقضات والمواقف النفعية والانتهازية لهذه القوى في تدعيم بقائها ومصالحها من خلال تسليطها ضد بعضها البعض عبر توزيع المواقع والأدوار المرحلية والمتبادلة بما يتفق والتوازنات المطلوبة.

فإذا كانت مرحلة الستينيات وجزء من السبعينيات قد صبت في صالح الصحوة القومية بزعامة رائدها الأول الزعيم العربي دون منافس الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر، وبعض من التوجهات الاشتراكية، على عكس التوجهات الإسلامية التي توارت قليلاً أمام الهالة الناصرية، بل ومُنيت أحياناً لأسباب مختلفة بالقمع والاقصاء، فإن مرحلة الثمانينيات والتسعينيات، قد سارت على الضد من ذلك وربما بشكل أشد وقعاً، إذ حينها كان القوميون والاشتراكيون هم من يجب ان توجه لهم الضربات تحت الحزام لأسباب ودوافع غربية في معظمها، ومع الأسف الشديد فقد تلقوا ذلك وزيادة، وكان يتم ذلك عادةً على أيدي اخوانهم من الإسلاميين، الذين أتى دورهم في التمكين من القرب والنفوذ من مواقع صنع القرار والسلطة في معظم الدول العربية، اتساقاً مع نغمات الرغبة في (الجهاد) الإسلامي لتحرير أفغانستان من قبضة الشيوعية في ذلك الوقت، والتي كانت في غالبها تسير بدوافع وإعازات غربية أيضاً، وتحديداً أمريكية لامجال للاسترسال معها هنا.

مع ذلك كانت الفاتورة الأبرز والأكثر كلفة ليست من نصيب القوميين أو الإسلاميين فقط وإنما قد تحملتها كل الشعوب العربية التي ظلت تراوح مكانها في دائرة البؤس والشقاء والضحك أيضاً، وذلك لسبب بسيط، وهو أن هذه القوى قد شاركت بصورة أو بأخرى وبنسب متفاوتة في التآمر على الحرية والديمقراطية وشاركت في تشييعها أكثر من مرة، وبالتالي على مايبدو انه ليس هناك من طرف سياسي في الساحة العربية يستصرخ ببراءته من الاستبداد ويستحق التعاطف معه، بل تبقى كل القوى والأطراف السياسية وبنسب متفاوتة تنتمي إلى النادي العربي نفسه نادي (الديمقراطية بلا ديمقراطيين)، الذي اتسمت به الحياة السياسية العربية طوال المراحل السابقة.

القوى السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في سياقها الاسلامي او القومي او الاشتراكي تقاسمت الايديولوجيا الشمولية التي تدعي احتكار الحقيقة مع تبني المواقف المسبقة لاقصاء واستبعاد الآخر

وفي مطلع التسعينيات عندما أخذت المنظومة الاشتراكية في التداعي والسقوط التتابعي كقصور من رمال، أخذت التباشير تلوح في الأفق مفصحةً عن موجة جديدة من الديمقراطية، وان هناك إمكانية أمام مختلف القوى والأنظمة السياسية غير الديمقراطية لاغتنام الفرصة وركوب هذه الموجة وبدعم غربي لم يكن متاحاً من قبل. وبالفعل- وكما سبق القول- استطاعت كثير من دول العالم الثالث اغتنام مثل هذه الفرصة وتحقيق انتقالة نوعية إلى حد ما في مجرى حياتها السياسية سيما دول أمريكا اللاتينية أو الجنوبية التي عمدت قوى المعارضة فيها إلى مد جسور التعاون مع أنظمتها العسكرية القمعية بهدف التمهيد لانتقال السلطة سلماً وتدريجياً دون التلويح بمعاقبة أو الاقصاء الشامل للنخب السياسية الحاكمة والمتنفذة، بل استفادت من نظالها الطويل تجاه هذه الأنظمة السلطوية، ووصلت إلى قناعة ان الأسلوب الأفضل والأكثر نجاحاً للتداول السلمي للسلطة يعتمد على تامين سلامة هذه النخب وليس ترويعها ودفعها إلى نقطة عدم قبول أمر سوى المواجهة.

بيد ان قوى المعارضة في المنطقة العربية، قد سارت ولاتزال كذلك على العكس من ذلك، فعلى الرغم من أن كثيراً من الأنظمة قد أبدت استعداداً وبدرجات متفاوتة للإصلاح والانفتاح السياسي الديمقراطي مجاراةً لموقع حركة التمدد الديمقراطي العالمي، إلاّ أن قوى المعارضة في كثير من الدول العربية لم تحسن استغلال مثل هذه الفرصة، وأظهرت أنها لاتزال تعيش بعقلية الماضي الاقصائية المغرمة بالاقتصاص والثأر من الخصوم، وذلك من خلال استعراض القوة في حشد الجماهير وتعبئتها في إطار نوع من الخطابات البلاغية والمتشنجة والتي لم تخل من التهديد والوعيد لأنظمتها السياسية دافعةً هذه الأنظمة إلى كبح مثل هذه التوجهات الديمقراطية التي بدأت بها، بل وربما اسقاط ورقة الضغط والدعم الغربي لمثل هذه التوجهات، على نحو باتت مثل هذه القوى بتحركاتها العشوائية وغير الممنهجة تشكل أكبر عقبة في طريق التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بل لا مغالاة في القول بأن قوى المعارضة هذه المغرمة بالتغيير الجذري والشامل هي من تمد هذه الأنظمة بما يمكن وصفه بـ«شرعية الابتزاز» داخلياً وخارجياً، بمعنى أن بقاء هذه الأنظمة على الرغم من علاتها تبقى من وجهة نظر الكثيرين أفضل من عملية التغيير التي تعد به مثل قوى المعارضة هذه في ظل سوابقها التاريخية وواقعها ومنطقها المبتذل والانتهازي للديمقراطية.

ولذا فإن قوى المعارضة العربية معنية اليوم أكثر من أي وقت مضى بمواجهة نوعين من التحديات، الأول: التكيف والتغيير الذاتي بما من شأنه ان يفتح صفحة جديدة من العمل السياسي الذي يجعلها أهلاً لكل ماتقول وتدعي، والتحدي الثاني: يكمن في قدرتها في بلورة برنامج عمل واقعي يقوم على المصالحة لا المخاصمة مع النخب السياسية وترتيب عملية التداول السلمي للسلطة تدريجياً، ومن دون ذلك تبقى العملية الديمقراطية والمطالبة بالتغيير مسألة مفتوحة على كل الاحتمالات وليس هناك من يؤكد ان المنطقة على موعد حقيقي للتحول الديمقراطي الذي نتطلع إليه.

ويبقى خيـــار الحكمة والإنجـــاز

نشوان العنسي

■ ليس كل إنسان يولّيه المولى- سبحانه- أمور الناس وشئونهم يجتهد ويرجو الاكتمال، فالسعي وراء قيمة الاكتمال من صفات الإنسان النبيل..

لا أقول هذا الكلام من فراغ وإنما من خلال واقع ملموس وشواهد راسخة لايمكن لأي منّا نكرانها أو تجاهلها، واقع تحقق فيه الكثير والكثير ابتداءً من السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م الذي تولى فيه الأخ علي عبدالله صالح مقاليد الحكم..

لقد شكل هذا التاريخ نقلةً استثنائية ونوعية في مسار هذا المجتمع، وتحولاً إيجابياً مازالت آثاره حتى اليوم حية راسخة..

من هنا ندرك أن من مقومات القائد السوي اجتهاده- دائماً- للوصول إلى الاكتمال- كقيمة رفيعة- لايصل إليها كل الرموز أو الساسة، خاصةً عندما هزتنا تلك الكلمات العفوية الصادقة التي خرجت من القلب ليترجمها خطابه في لقائه بقيادات المؤتمر الشعبي العام قبل فترة وهو يطلب من الشعب مسامحته إذا كان قد أخفق في بعض الأمور بالرغم من أن له العديد من الرواسخ التي سجلها التاريخ..

إذاً هذا الاحساس الإنساني الرفيع باستشعار المسئولية لاينبع إلاّ من شخصية غايتها الاجتهاد والانجاز.. لذا فإن هذا الوطن بامس الحاجة إلى مثل هذه الشخصية التي اختبرتها التجارب وصقلتها المعاناة لتمتلك قيمة المعرفة ومعنى الحنكة ليحيا أبناؤه آمنين مطمئنين..

ومع هذا لابد أن يقول قائل: «هناك من يستطيع تكملة المشوار» ونحن نقول: قد يكون هناك البديل، لكن ليس هناك بديل يبدأ كبيراً ومختبراً بل سيحتاج إلى سنوات وسنوات ليمتلك الخبرة ويعرف كيف يختبر الطريق قبل أن يمضي عليه، والوطن لايحتمل فالمرحلة حرجة وهناك المتحينّون للفرص على أهبة الإجهاز والنهش.. كما أن هناك- أيضاً- ومن خلال متابعاتنا لبعض البرامج الانتخابية للمرشحين- قصوراً واضحاً في أهدافها وهشاشة وقلة خبرة.. ولهذا فنحن لانلتمس على المؤتمر الشعبي خبرته الطويلة وتجربته المحنكة في الحياة الديمقراطية والسياسية التي تشكلت من خلاصة تجارب ومواقف ومواجهات وعقبات جمة فحصته وثبتت أركانه وانضجت سياسته وبرامجه ليخرج من خلال ذلك كله بتجربة التجارب الرائدة والمتميزة التي وضعته في مسار أكثر شفافية واكتمالاً..

وحرصاً على هذا التميز وهذا الإنجاز فمازال هذا التنظيم الرائد بحاجة إلى نظرة أعمق وأدق، وإلى عين ثاقبة أكثر تفحصاً ورقابة على سلوكيات بعض المتسللين إليه، المحتمين تحت مظلته، والمدّعين بالانتماء والإيمان به، الذين استغلوا ثقته الكبيرة وأجواءه الحرة وتوجهاته المميزة ليمارسوا الكثير من الخروقات والسلوكيات الشوهاء المحسوبة على المؤتمر المشاهدة في بعض المرافق والمؤسسات الحساسة أهمها مرافق الإعلام الأكثر تأثيراً وتأثراً..

ما أحوج المؤتمر إلى وقفة جادة تجاه أمثال هؤلاء وغربلة مساراته ودروبه من هذه الشوائب التي تعلو بأصواتها وتتدثّى بأفعالها.. نتمنى ذلك..

الجماهير والاستحقاق الديمقراطي

محمد عبدالله الرحومي

■ يقف اليمن وأبناؤه على عتبات الاستحقاق الدستوري الديمقراطي للانتخابات التنافسية، الحرة والمباشرة الرئاسية والمحلية التي ستجري في سبتمبر من العام الحالي ٢٠٠٦م في ظل مرحلة مهمة وظروف وتحديات صعبة، تفرض وتحتم على جميع القوى السياسية والوطنية بمختلف أفكارها ومستوياتها، الداب الجاد والمسئول لتلبية متطلبات التعددية وتعزيز دورها ومواقفها المبدئية لخدمة اليمن وتطلعات الجماهير اليمنية لمواصلة مسيرة التنمية والوفاء لأهداف الثورة ومسئوليات الديمقراطية الوحدوية. إن فعاليات ووثائق وبرامج ونتائج الانجازات ورسم الخطى والالتزامات المستقبلية، لعمل القوى الوطنية والسياسية، هي المحك والتعبير العملي عن مصلحة الوطن والقضايا والتطلعات الوطنية العامة والشاملة المتصلة بعامة الناس وعموم المواطنين وآفاقه المستقبلية..وعلى مائدة الحوار الجاد والبناء تطرح وتبحث كل القضايا والمشاكل بموضوعية ومسئولية وطنية للوصول إلى المحصلة النهائية المرضية لجميع الأطراف المشاركة والتي تصب نتائجها في مصلحة الوطن وتهجه الديمقراطي والتنموي، ومشاركة جميع ألوان الطيف السياسي على الساحة اليمنية وحضورهم الفاعل في إنجاح العملية الانتخابية والتنافس الحر بشفافية ونزاهة وأجواء آمنة ومستقرة وفرص متكافئة للجميع، سوف يسهم ذلك في ترسيخ العملية الديمقراطية بقبول واحترام الرأي الآخر وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع والارتقاء بها للبناء المؤسسي الديمقراطي، والبنية الهرمية للدولة اليمنية الحديثة.ومن المؤكد ان القاعدة العريضة من الجماهير اليمنية التي اسهمت وأثرت سجلات الناخبين تتطلع للوفاء بحقها القانوني والديمقراطي يوم الاقتراع والإدلاء بأصواتها وخوض غمار الاستحقاق الرئاسي خاصة للأمين على مصلحة الوطن والمواطن:

– الاقدر على قيادة مسيرة البناء والتطور واستكمال مهام البناء المؤسسي لدولة النظام والقانون وتحقيق الإنجازات والتحولات التاريخية ودرء الفتن والويلات الداخلية والخارجية من منابع الفتنة أو من مصادر الإرهاب.

– المناضل، المؤمن باهداف الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر) وترجمتها لواقع الحياة وصونها وتحصينها بإنجاز ونصر الوحدة اليمنية وسياج الممارسة الديمقراطية.

– الذي يتمتع بالمقدرة السياسية العالية وروح العصر وأخلاقيات الإنسان الحكيم والقائد المحنك واسع الصدر عميق الرؤية نقي السريرة والضمير، المتميز بالتواضع والتسامح والعدالة الاجتماعية والحرية والمساواة والوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والسلم الاجتماعي.

– القدرات والجهود الفريدة في التعامل مع الشؤون والضغوط الخارجية وترويضها لخدمة المصالح العليا لليمن وإنهاء المشاكل والعوائق وتمتين وتعزيز علاقات التكامل والتعاون و الصداقة مع بلدان الجوار والبلدان العربية والأجنبية.

– تحقيق ورفع مكانة اليمن الجديد وتاكيد حضوره السياسي والديمقراطي المرموق والبارز على خارطة الوطن العربي والعالم.

– صيانة السيادة الوطنية وحماية التربة اليمنية وبناء وتطوير القوات المسلحة والأمن ومنعها من الحزبية وإبلاؤها حماية الوطن ومؤسساته ومنجزاته وتحقيق أمن واستقرار البلاد.

– التمسك بنهج وقيم الديمقراطية واحترام المعارضة وتفعيل دورها التنافسي والبرامجي وإشراك منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز مشاركة المرأة في جوانب الحياة المختلفة.

– تعزيز النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر وإيجاد فرص عمل جديدة ومواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري والقضائي والتعليمي ومحاربة وتجفيف منابع الفساد وتحديث أجهزة الدولة وإشراك القطاع الخاص في التنمية وتحسين البيئة الاستثمارية والإيرادية والحد من الاعتماد على النفط.وهكذا ستتعاظم الاشتراطات والمتطلبات والمسئوليات والواجبات لبناء مشروع اليمن الحضاري.

مكانة الشورى في الإسلام

■ من مسلّمات الجدل التاريخي قبل الإسلام بشهادة القرآن الكريم- بمكانة الشورى في نظام الحكم الذي رسخ أسسه وعمق جذوره الشعب اليمني قبل الإسلام، وسأؤجل الحديث عن الشورى التي وردت بالقرآن وامتداد جذورها التاريخية المتواصلة والمتصلة إلى يومنا هذا وستبقى متواصلة في امتدادها كما تواصلت إلينا جذورها وساكتفي بهذه الأسطر.. بتعريفها وأهميتها لنظام الحكم في الإسلام ومن خلال ذلك نفقه عظمة سياق الآيات القرآنية التي امتدحت الشورى في نظام الحكم قبل الإسلام لأعظم حضارة أسست بنيانها على ذلك الحكم..

تعريف الشورى في اللغة: هي الاستخراج والاظهار والمراجعة: تقول شاورته في الأمر أي طلبت منه رأيه واستخرجت ما عنده وأظهرته واستشرته راجعته لأرى رأيه فيه..

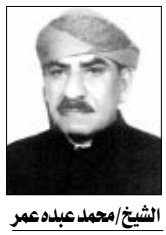

الشيخ/محمد عبده عمر

وفي الاصطلاح الفقهي عرفها البعض: بأنها استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور العامة المتعلقة بها.. وعرفها البعض بأنها اجتماع على أمر ليستشير كل واحد منهم صاحبه ويستخرج ماعنده.. وعرفها البعض الآخر بأنها استخراج الرأي بمراجعة البعض إلى البعض.. أهمية الشورى لنظام الحكم بوجه عام وللإسلام بوجه خاص.. للشورى جوانب كثيرة من حيث الأهمية منها أن الشورى ألفة للجماعة تؤدي إلى صواب الرأي وعصمة من الزلل ومجانبة الصواب.. بل انها الطريق الصحيح للوصول إلى الحقيقة وجلاء الأمر.. ذلك ا ن العقول كالمصابيح إذا اجتمعت ازداد النور ووضح السبيل، كما أنها أثر طبيعي لاحترام الإسلام للعقل وأنها من مقتضى تكريم الله للإنسان وهي مظهر من مظاهر المساواة وحرية الرأي والاعتراف بشخصية الفرد، كما انها الطريق إلى وحدة الأمة الإسلامية ووحدة المشاعر الجماعية من خلال عرض المشكلات العامة وتبادل الرأي والحوار، أيضاً هي سبيل للاستفادة من علم العلماء وخبرة أصحاب الخبرة ومايتمتع به الكثير من رجال الأمة من بُعد نظر وعمق دراية، كما أن للشورى من الناحية الأخلاقية أهمية عظمى حيث ان انفراد شخص بالفصل في أمر عام يتعلق بالجميع دون اعتبار لأهل الشورى فيه اجحاف لنظام الحكم في الإسلام.. بل ان البعض يعزي أسباب تخلف الأمة الإسلامية إلى ابتعادها عن نظام الشورى بعد الراشدين، ومن هنا فإن تفعيل مجلس الشورى اليمني ومنحه المزيد من الصلاحيات هو الوضع الطبيعي الذي يصل تاريخ اليمن الحديث بجذور أصوله الشورية الضاربة جذورها في أعماق التاريخ لنظام الحكم في الشعب اليمني، وأي انتقاص من الصلاحيات التي يجب أن يتولاها إنما هو انتقاص لهذا الإرث التاريخي الذي يجب ان نفاخر به الأمم والتاريخ الإنساني بأجمعه فضلاً عن أنه تخلف عما وصل إليه الآباء والأجداد واهم من ذلك انه يعتبر استخفافاً واحتقاراً ان لم نقل تنكراً لمكانة الشورى لنظام الحكم في الإسلام.. والمتتبع للتاريخ اليمني العربي والإسلامي- ولما كُتب في النظرية السياسية في الإسلام- يجد أن مبدأ الشورى هو الأصل الجوهري في نظام الحكم في الإسلام وانه القاعدة الأولى والركن الأساسي في هذا النظام.